حوار حول الوضع اللغوي بشمال إفريقيا في العصر الوسيط

أجري هذا الحوار من قِبَل لجنة تحرير أسيناگ مع ذ. محمد القبلي، أستاذ التاريخ الوسيط، ومدير المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب.

كيف تعاطت المصادر الوسيطية مع الوضعية اللغوية بشمال إفريقيا قبل الإسلام؟

المصادر الوسيطية بالنسبة للوضعية المشار إليها في السؤال تنقسم قسمين أولهما سابق على دخول الإسلام، والثاني متأخر عليه.

أما المصادر قبل-الإسلامية فتشمل أعداداً هائلةً من النقائش الموزعة عبر المنطقة المغاربية كلها انطلاقا من المحيط إلى أقصى الشرق بطرابلس الغرب (Tripolitaine). بالإضافة إلى هذه النقائش، هنالك مجموعة من الإشارات الواردة هنا وهناك في الأدبيات اللاتينية وعلى رأسها كتابات القديس أغوستين (Saint Augustin) المتوفى بعنابة بالقطر الجزائري الحالي سنة 430 للميلاد. وما يمكن الاحتفاظ به بالنسبة لهذه الآثار أنها تحيل على وضع يتسم بالتعدد اللغوي واستعمال الساكنة المقيمة بالسواحل على الأخص لكل من اللغتين البونية واللاتينية ثم الإغريقية والعبرية بجانب اللغة المحلية المسماة آنئذ باللغة الليبية، أي الأمازيغية الأم. وبعيدا عن السواحل وداخل المنطقة، يبدو أن هنالك شبه استفراد مطلق للأهالي بنفس هذه اللغة الليبية على اختلاف تفرعاتها مع حضور نسبي للغة البونية في بعض الجهات.

والملاحظ أن المصادر التي وصلتنا مما دوِّن بعد دخول الإسلام لم تتطرق بتاتاً لهذا الوضع اللغوي اللافت في حد ذاته. والملاحظ من جهة أخرى أن الأمر يتعلق هنا بنصوص حرر جلها بالمشرق كما أنها موضوعة باللغة العربية بما في ذلك القلة القليلة المدونة بالشمال الإفريقي. ولِتمثُّل الخطوط العريضة لهذا الوضع، سوف نحيل هنا على أبرز جوانبه المؤطِّرة من خلال معطيين اثنين أولهما يتعلق بالمسافة الزمنية التي تفصل بين دخول الإسلام وبين التدوين المتصل بالفترة كلها وبالمجال المعني مبدئيا بهذا التدوين. هذه المسافة الزمنية تقدر بما يقرب من قرنين اثنين بالنسبة لأقدم ما وصلنا من الكتابات المشرقية وتفوق القرنين بالنسبة لأقدم ما بين أيدينا مما حرر ببلاد المغرب. ذلك أن كلا من ''**فتوح إفريقية**'' للواقدي و''**فتوح مصر وإفريقية**'' لابن عبد الحكم يمثلان أول المؤلفات التي وصلتنا من المشرق حول الشمال الإفريقي بعد أن حررا في غضون القرن الثاني أو بداية القرن الثالث للهجرة أي خلال منتصف القرن الثامن أو مطلع القرن التاسع للميلاد، وذلك بعد أن كانت الجيوش الإسلامية قد انطلقت نحو إفريقية وبقية بلاد المغرب في أوائل القرن الأول الهجري أو السابع الميلادي. أما أقدم الكتابات المحلية المتوفرة حتى اليوم، فالواقع أنها تؤول إلى مؤلَّف وضع في نهاية القرن الثالث الهجري بتاهرت، بجنوب الجزائر، وخصص من قِبَل صاحبه المعروف بابن سلاَّم الإباضي للتعريف بمسار المذهب الخارجي عبر تتبع مراحل انتشاره بالجنوب الصحراوي. ولنسجل بالمناسبة أن هذا المؤلف قد وضع هو الآخر باللغة العربية وأن كل ما وصلنا حول الفترة عبر هذه الروايات أو بعدها في المصادر المتأخرة لا يعدو أن يركز في الغالب على الأحداث المتصلة بالمعارك والوقائع الناتجة عن المقاومات المحلية المتعاقبة وما قد يرتبط بها أحيانا من قضايا العقيدة والانتماء المذهبي.

بجانب المسافة الزمنية وتبعا لها، هنالك إغفال واضح من قِبَل المصادر الإسلامية للأوضاع الاجتماعية بالمنطقة وبالتالي إلى الوضعية اللغوية السائدة بين الأهالي خلال فترة الاستقرار العسكري ودخول الإسلام. ولربما رُدَّت هذه الظاهرة من جهة أخرى إلى أن عملية التدوين بالمجال الإسلامي قد تأثرت إلى حد بعيد بما مفاده أن «الإسلام يجُبُّ ما قبله»، بمعنى أن الوضع الإسلامي يمحو الواقع المتقدم كوضع لا يُعتَدُّ به، خصوصا وأن التصنيف الكرونولوجي المعتمد من قِبَل

الإسطريوغرافية التي تهمنا قد ميَّز إجمالا بين ما هو إسلامي وما هو أزَلِي؛ وبما أن كل أزَلي لا بداية له على الإطلاق، فالنتيجة أنه يقع عمليا خارج الزمن أو خارج التاريخ إن نحن أحلنا على لغة اليوم.

كيف كانت الوضعية اللغوية ببلاد المغرب خلال القرون الهجرية الأولى؟

بالرجوع إلى الفترة الواصلة بين ظهور الدعوة الإسلامية بالمنطقة كلها وبين قيام الحركة المرابطية وتقدمها نحو شمال المغرب الأقصى –أي بين منتصف القرنين الأول والخامس للهجرة أو السابع والحادي عشر للميلاد–، يلاحظ أن الوضعية اللغوية ببلاد المغارب عموما وما سوف يعرف بالمغرب الأقصى على الخصوص قد وضعت في الغالب –إن صح التعبير– بين قوسين. كل ما هنالك أن المصادر لا تتحدث طوال هذه الفترة كلها عن انتشار اللغة العربية ولا عن وضعها كلغة تواصل بين الأهالي. وعلى الرغم من ندرة الإشارات المتصلة ضمن هذه المصادر بالموضوع، إلا أننا نسجل بعضها كمعطيات من شأنها أن تؤشر لهذه الوضعية وما يكتنفها من تدخُّل أو تشويش على مستوى الرواية والتدوين. ودون أن نتعرض إلى الجوانب المتصلة بدرجة مصداقية هذه الإشارات، ربما كان من الأنسب أن نكتفي بعرض نماذج مصنَّفة من بينها تصنيفا كرونولوجيا قدر الإمكان.

ولعل أقدم هذه الإشارات قد ورد بصدد ما روي حول قدوم «رجال رگراگة» السبعة إلى مكة وإسلامهم على يد الرسول «وتحدثهم إليه بالبربرية»، خاصة وأن هنالك صدى لهذا النوع من الاتصال عبر عدة إشارات منها ما أثبته ابن سلام الإباضي الآنف الذكر حول تردد رجل من «البربر» على مجلس الرسول قبل أن يقف عند استقبال «قوم من البربر» بالمدينة من قِبَل الخليفة عمر بن الخطاب «وكان قد أوفدهم إليه [...] عمرو بن العاص وأرسل معهم ترجمانا يترجم كلامهم [...]».

يلي هذا النوع من الإشارات ويناقضها في الواقع من حيث المحتوى تلك الخطبة البليغة التي تنسب لطارق بن زياد عند اعتزامه الجواز إلى الأندلس أواخر القرن الأول الهجري. ومعلوم أن الخطبة المشار إليها قد قدمت بأسلوبها العربي المحبوك كخطاب مرتجل صادر عن متحدث أمازيغي يروم تعبئة جيش مكون أساسا من الأمازيغ وكأن الغاية تقتضي الإيحاء باستبدال لغة بأخرى منذ وقت باكر من قبل الأهالي.

وارتباطا بالمضاعفات المترتبة على التعامل الإقصائي لمجمل الأعوان من بين المغاربة كما تبين من خلال موقف موسى بن نصير من منجزات طارق بن زياد، ستذكر المصادر ضمن أحداث العقد الثالث من القرن الثاني للهجرة قضية التآم وفد من الأمازيغ برئاسة ميسرة المطغري كما تقف عند انطلاق هذا الأخير بمعية صحبه من شمال المغرب في اتجاه دمشق برسم التظلم إلى الخليفة الأموي « فقدموا على هشام فلم يؤذن لهم [...] فطال بهم المقام ونفذت نفقاتهم فكتبوا أسماءهم ورفعوها إلى وزرائه [...]»، مما قد يفهم منه تداول الخط العربي آنئذ لدى النخب الأمازيغية على الأقل.

ومن أبرز ما نتج عن عدم استقبال هذا الوفد أن رجع أعضاؤه إلى بلاد المغرب «فخرجوا على عامل هشام فقتلوه» وانفجرت بذلك ثورة عارمة حكمت بانفصال مجمل الشمال الإفريقي نهائيا عن الخلافة المشرقية وتأسيس كيانات محلية هنا وهناك عبر غرب المغارب من بينها إمارتان اثنتان تميزتا باعتماد اللغة الأمازيغية أداة للتوعية الدينية والتبليغ، ونقصد هنا كلا من إمارة برغواطة بأواسط المغرب وإمارة غمارة بالشمال.

أما بلاد غمارة فتنبأ بها رجل يدعى حاميم بن من الله «وأجابه بشر كثير [...] ووضع لهم قرآنا بلسانهم» نجد بعض"آياته"مترجمة إلى اللغة العربية في **مسالك** أبي عبيد البكري حيث سجَّل المؤلِّف كمعاصر للأحداث أبرز الطقوس والتقاليد المؤطِّرة لهذا الوضع بين قبائل المنطقة.

وأما إمارة برغواطة فأشهر من أن نذكّر بخصوصيتها ضمن بقية الكيانات المجاورة. يكفي أن نَنُص على أن مؤسسها رجل يدعى طريف «من ولد شمعون بن يعقوب بن إسحاق» وأنه شارك بجانب ميسرة المطغري في الثورة الحاسمة المذكورة من قبل. وبمجرد ما خَلَفه ابنه صالح على رأس قبائل برغواطة ببلاد تامسنا، لم يتردد في الإعلان عن تنبؤه «وشرع لهم الديانة التي هم عليها [...] وادعى أنه نزل عليه قرآنهم الذي يقرؤونه إلى اليوم [...] وزعم أن اسمه في العربي صالح وفي السرياني مالك [...] وفي البربرية وریاوری، أي الذي ليس بعده شيء» كما ورد ذلك في نفس مؤلَّف البكري مع إضافة بعض التفاصيل المتصلة بالطقوس السائدة بين الأتباع وتطعيمها بجملة من"الآيات" المترجمة من «قرآنهم الذي وضعه صالح بن طريف» بلسانهم كما يؤكد ذلك ابن خلدون من جهته.

ماذا يمكن أن يستنتج من مثل هذه المعطيات بالنسبة للوضعية اللغوية ببلاد المغرب في القرون الهجرية الأولى؟ الظاهر أن شح المصادر لن يحول دون القول بحضور اللغة الأمازيغية حضورا واسعا إلى حد بعيد بين عامة الأهالي طَوالَ هذه الفترة كلها وأن هذه اللغة قد استعملت في سائر الأغراض الثقافية والحياتية بينما تم الشروع في ممارسة اللغة العربية من قبل النخب والأعوان المعرَّبين بطبيعة الحال.

ماذا كانت وظائف اللسان الغربي (الأمازيغية) خلال العصر الوسيط؟

باعتبار النتائج المستخلصة مما سبق، قد يكون من المتوقع ومما يدخل في حكم طبيعة الأشياء أن تظل الوظائف التواصلية بالنسبة للغة الأمازيغية خلال بقية هذا العصر على ما كانت عليه خلال القرون الهجرية الأولى، وذلك نظرا لغياب أي أثر للإكراه أو التعسف في هذا المجال من قبل الدول المركزية المتعاقبة على الحكم بالمغرب. ولعل من المفيد أن نشدد بالمناسبة على أن التحكم في هذا اللسان قد صار شرطا من شروط تولي الإمامة بمسجد القرويين بفاس أيام الموحدين. ومعلوم أن هذا الاحتياط قد يُرَدَّ من بعض النواحي إلى المكانة الخاصة التي تحتلها الوظيفة الدعائية ضمن المنظومة الموحدية. ومما يبرز الأهمية التاريخية لهذا التوجه أنه اعتُمِد في فترة تحَوُّلية على المستوى اللغوي حيث شَهِد المغرب آنئذ قدوم العرب الهلاليين ونزولهم بمعية بني سليم بالأراضي الواطئة بعد إخلائها على إثر استئصال الساكنة البرغواطية من قِبَل الموحدين الأوائل كما هو مشهور. وبالتالي فإن الرغبة في الإقناع والتواصل قد أملت هذا الشرط بمبادرة من أصحاب القرار حسبما يبدو؛ أما الوظيفة الثقافية للسان الغربي وما يتبعها من تجليات دينية وشعائر، فيمكن التساؤل عن مآلها بعد ذهاب الكيانات المحلية وقيام الدولة المركزية علي يد المرابطين قبل أن تتَرَسَّخ على يد كل من الدولة الموحدية والنظام المريني. والظاهر بالنسبة لهذه الوظائف التثقيفية والتعبدية أنها قد انسحبت أمام حركات سياسية تقوم على الهيمنة وتروم التوحيد باسم مذهب أو عقيدة لا سبيل إليهما إلا بالتحكم في لغة القرآن أولا وأخيرا. صحيح أن إمكانية اللجوء إلى الممارسات السرية أمر وارد؛ ومع أننا نستشم حضورها عبر بعض الشعائر المقَنَّعة هنا وهناك ضمن بقية الفترة، إلا أننا نكاد نجهل كل شيء عن العمق والروافد بوجه عام.

ومن جهة أخرى، فلعل مما يلفت النظر هنا أن الدول المركزية على اختلاف أسرها لم تعتمد بتاتا اللسان الأمازيغي – وإن كان هو لسانها الأول –كأداة دبلوماسية تصل بينها وبين غيرها من الدول المغاربية المماثلة فبالأحرى بينها وبين الدول المشرقية أو دول الشمال. ترى أيمكن الحديث بالنسبة لهذه الوظيفة عن تراجع أو انتكاس بالنسبة لما يمكن أن تكون قد عرفته بعض الكيانات اللامركزية من قبل؟ الواقع أن ليس لدينا أي سند من شأنه أن يسمح بالفصل في الموضوع. كل ما يتبين بالنسبة لهذه الكيانات الأخيرة أنها لم تُعِرْ الموضوع أي اهتمام أو أسبقية خاصة تذكر. وما يتبين بجانب هذا أن الإمارة الإدريسية قد اعتمدت اللغة العربية من جهتها عن وعي كامل كأداة للتبليغ والتراسل. أما بقية الكيانات المعاصرة الأخرى، فلربما لجأ بعضها على الأقل إلى استعمال إحدى اللغتين العربية والأمازيغية أو كليهما حسب الْمُحاوِر واعتبارا لما يعرف بواقع الحال.

لماذا، في رأيكم، لم يتمكن اللسان الغربي من أن يحظى بموقع مؤثر في النظام السياسي ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط؟

مما يلاحظ بصدد هذا الجانب أن لوضع اللسان الغربي ما يماثله من حيث التعامل مع لغات أخرى ببقية البلاد التي دخلت في حكم المنظومة الإسلامية كما هو الشأن بالنسبة لبعض اللغات الشرقية القديمة ومنها الآرامية بمختلف تفرعاتها فضلا عن اللغات الفينيقية والبونية والقبطية وكذا الفارسية في البداية على الأقل. وعلى الرغم من تنوع الأسباب بتنوع الظرفيات التي أدت إلى انسحاب هذه اللغات أمام النظام السياسي بوجه عام، إلا أن هنالك عاملا مشتركا يجمع بينها ويتلخص في أهمية العلاقة القائمة بين المجتمعات الوسيطية وسُلَّم القِيم السائدة بينها. ومعلوم أن القيم الدينية قد احتلت مقام الصدارة ضمن هذا السلم طوال الفترة كلها سواء بجنوب البحر الأبيض المتوسط أو شماله؛ بمعنى أن الهوية قد حُدِّدَت في هذه الفترة بالديانة قبل اللغة إن لم يكن قبل الانتساب الإثني في بعض الأحيان. وسبق أن أشرنا إلى أن النسق السياسي الرامي إلى الهيمنة وتوحيد التراب قد اقتضى من الدولة المركزية على الخصوص أن تقيم مشروعية حكمها على المذهب والعقيدة، أي على ''الكتاب والسنة'' وبالتالي على لغة المقدَّس الحاملة للمرجعية الدينية، وبذلك أصبحت اللغة العربية لسان الحكم وإن لم تكن بالضرورة لغة الحكام.

ويبقى بعد هذا، ومع هذا، أنه لم يكن لهذا الحكم أن يتجاهل الواقع اللِّسْني لعامة الأهالي سواء قبل قدوم العرب مِن بني هلال وبني سليم أو بعد نزولهم بالسهول الأطلنتية. والظاهر أنه تمَّ تغييب هذا الواقع رسميا لأسباب تؤول في النهاية إلى منطق المشروعية ومقتضيات القيم المسَوِّغَة لها على الأرجح لدى العناصر الفاعلة والجبهات المؤثرة.